



النواب يشكون من ارتفاع الأسعار



عبدالله علي الخالقي

الانتخابات في موعدها

يبدو أن البعض لا يقدر المسؤولية ولا يشعر بالقلق على المستقبل، بل إنه يرى في عدم الشعور بالمسؤولية فائدة ذاتية تخدم مصالحه الضيقة وحده دون سواه، وكأن هذا البعض المأزوم بمشاكله الخاصة لا يرى في الأرض أكثر من نفسه ومن هم على شاكلته، الأمر الذي يستدعي التأكيد على ضرورة التفكير والعمل بجد من أجل المستقبل، إذ لا يجوز الوقوف عند الزمن الآتي، لأن الوقت كالسيف ينفذ استتماره للوصول إلى مبتغى الكافة ومواجهة كافة الآن على مسافة غير بعيدة من الاستحقاق الانتخابي القادم في ٢٧ أبريل ٢٠١١م. وفي هذه الفترة الراهنة يجب على القوى السياسية الوطنية أن تدرك أن الحوار ينبغي أن يكون دائماً ومستمرًا ومن المهم أن يؤمن الجميع بأن الحوار الجاد والمسئول هو السبيل الحضاري لحل الأزمات ومواجهة كافة التحديات التي تعرقل مسيرة الوطن والتنمية والسياسية والحضارية والوصول به إلى بر الأمان.

إن التراجع والتراخي الذي تبديه بعض القوى لا يذم عن خير على الإطلاق.. إذا ينبغي أن الانتخابات النيابية في موعدها المحدد ولا يجوز بأي حال من الأحوال القول بغير ذلك، وعلى القوى السياسية أن تدرك بأن شريعتها لا يمكن أن تستمدتها إلا من خلال الانتخابات، وعلى القوى الوطنية الفعل السياسي والوطني أن تدرك بأن المشاركة والتسويق لا يمكن أن يخدم المصلحة العامة وعليها أن تتحمل المسؤولية في عملية الحوار من أجل الوصول إلى الاتفاق على التعديلات الدستورية اللازمة واصلاح النظام السياسي والانتخابي معا.. وذلك هو سبيلنا الوحيد.. فهل تدرك كل القوى ذلك المعنى الوطني المهم؟!*

عبدالله علي الخالقي

قاسم محمد قاسم الكسادي

من مواليد ١٩٧٠م
مديرة رصد وسباح
محافظة أبين
عضو مجلس النواب
عضو لجنة الشؤون الخارجية
والمغتربين
عضو اللجنة الدائمة
بكالوريوس علوم سياسية

سيرة برلماني

عبدالله علي الخالقي

تساهل الجهات التنفيذية أو الرقابية، فقضية الأسعار تتطلب وقفة مسؤولة، لأن كثيراً من القضايا الحاصلة في الساحة اليوم أتت نتيجة التساهل والتسويق والاهمال.

مضيفاً: هناك الكثير من التجار يستغلون الوضع لصب الزيت على النار في ظل غياب القانون الذي يجب أن يطالهم.. داعياً إياهم إلى مراعاة المواطنين وأن يتقوا الله في أعمالهم وأمانتهم.

نفوس مريضة
□ ووفقاً للنائب خالد مجود الصعدي فإن دور وزارة التجارة والصناعة غائب تماماً تجاه المعاناة التي يعيشها المواطنون جراء ارتفاع الأسعار المتزايد..

وقال: الأسعار في بلادنا تتحكم بها الأمزجة وتخضع لأصحاب النفوس المريضة في ظل الدور المشلول للجهات المختصة إزاء هذه القضية..

مضيفاً: المواطن اليوم يعيش حالة من اليأس في تحسن وضعه المعيشي، فنار الأسعار تسعده كل لحظة وفي كل متطلبات الحياة..

داعياً البرلماني إلى عدم الوقوف عند التوصيات التي تقرها لجانه، بل عليه أن يفعل دوره الرقابي الذي غاب في خضم الدور التشريعي. □

شكا عدد من النواب من الوضع الراهن للأسعار المتزايدة يومياً دون هواده أوقراطية.. معتبرين التجار الذين يقومون بهذه التصرفات مخربين للاقتصاد الوطني ومؤججين للأوضاع وأنهم لا يقلون شأنًا عن دعاة الانفصال والتطرف والإرهاب..

فيصل عساج

قواره:
تجار
ينفرون
الوطن من
الداخل



□ قواره

الصعدي:
المواطن في
حالة يأس
من ارتفاع
الأسعار



□ الصعدي

الصلوي:
غياب
القانون
شجع
التجار!!



□ الصلوي

خيرات:
الأسعار
لم تأخذ
حقها من
الرقابة



□ خيرات

حيث أشار النائب محمد علي قواره إلى أن هناك تجاراً ينفرون الوطن من الداخل باسم الاستثمار والاقتصاد..

داعياً إياهم إلى عدم استغلال قانون الضرائب لرفع الأسعار، كما أن على وزارة التجارة والصناعة القيام بدورها في تحسين سمعتها لدى المواطن، إضافة إلى الغرفة التجارية التي تؤكد أنها تعمل ضد المواطن، كونها لا تبدي رأياً تجاه ارتفاع الأسعار ولا تحاسب تجاراً أو تنصف مواطنًا..

وتساءل قواره عن الأعداء والمبررات التي ستقولها هذه الجهات تجاه استمرار ارتفاع الأسعار خاصة أن الدولار قد تراجع صرفه..

كما طالب النائب قواره البرلمان باتخاذ إجراءات حيال هذا الموضوع لوضع حد لتساهل الجهات المعنية وردع التجار الجشعين المتلاعبين بالأسعار..

وفيما يتعلق بدور لجنة التجارة والصناعة أكد محمد قواره عضو مجلس النواب أنها تقوم بدورها على أكمل وجه، ولكن عملها لا يظهر في ظل تعدد الجهات التي تقف أو تتساهل مع التجار.

دراسة الأسباب
إلى ذلك قال النائب عبدالله حسن خيرات: موضوع

ارتفاع الأسعار لم يأخذ حقه من الجدية من قبل الجهات الرقابية..

منوهاً إلى أن سعر الصرف للدولار قد تراجع واستقر ولكن الأسعار زادت في الارتفاع دون مبررات وكان الأمر أصبح بيد التجار ولا توجد رقابة أو محاسبة.

مضيفاً أن ظاهرة ارتفاع الأسعار في بلادنا أصبحت بحاجة إلى دراسة لمعرفة الأسباب من مختلف الجوانب.

وطالب خيرات مجلس النواب باستدعاء وزارة التجارة والصناعة وكذلك الغرفة التجارية لمعرفة المشكلة الحاصلة واتخاذ الإجراءات التفضيلية برفع هذا الجور عن المواطنين بصورة عاجلة.

الصلوي:
غياب
القانون
شجع
التجار!!



□ الصعدي

الصلوي:
غياب
القانون
شجع
التجار!!



□ الصلوي

خيرات:
الأسعار
لم تأخذ
حقها من
الرقابة



□ خيرات

لجنة السلطة المحلية:

5 مليارات لم توردتها الصناديق الخاصة

«الميثاق» **فيصل الحرزي**
أوصت لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب في تقريرها المرفوع لرئاسة المجلس بشأن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتضمن نتائج الفحص والمراجعة المستندية للموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي، توجيه الحكومة بموافقة المجلس بالتقارير السنوية ونتائج الفحص الدوري لأعمال الوحدات الإدارية وأجهزتها التنفيذية على مستوى أمانة العاصمة والمحافظات عقب انتهاء جهاز الرقابة من عملية المراجعة حتى تتمكن لجان المجلس من أداء مهامها الرقابية على أكمل وجه وبما يحقق الأهداف المؤملة منها، كما أوصت اللجنة الجهاز المركزي باعتماد خطة موحدة وتنفيذها عند الفحص والمراجعة على كافة الوحدات الإدارية والتنفيذية والسلطات المركزية والمحلية وتقييم ومتابعة أداء الفاحصين بصفة دورية والتحقق من صحة النتائج التي يتوصلون إليها وتزويدهم بالقوانين واللوائح والقرارات النافذة.

وأشارت اللجنة إلى ضرورة توجيه الحكومة بالعمل على توزيع جميع الموارد العامة المشتركة المحصلة خلال العام وعدم تحريكها من عام إلى آخر، وتفعيل دور الإدارات القانونية في المحافظات والحرص على إنشاء إدارات فرعية في المديرية ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من ممارسة اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين النافذة.

كما أوصت المجلس بالزام وزارة المالية بسداد المبالغ المتأخرة المستحقة للوحدات الإدارية لدى الصناديق الخاصة من مبالغ الدعم المركزي لتلك الصناديق إضافة إلى إلزام كافة أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية بعدم إنفاق أي مبالغ في المجالات التي لا تتفق مع الأهداف التي أنشئت من أجلها وعلى وجه الخصوص الصناديق الخاصة. وشددت لجنة السلطة المحلية بمجلس النواب على ضرورة اهتمام كافة أجهزة السلطة المحلية والوحدات الإدارية بتقارير الجهاز المركزي والعمل على تلافى أوجه القصور الواردة في تقارير الجهاز والالتزام بالرد على كافة الملاحظات أولاً بأول وموافاة لجنة الجدير بالذكر أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المتضمن نتائج المراجعة والفحص للموارد العامة المشتركة والدعم المركزي الرأسمالي للوحدات الإدارية للسنة المالية ٢٠٠٧ تحت مسمى حصة المصلحة من الموارد العامة المشتركة، ووضع ذلك المبلغ في حساب العائدات «حساب شهري» خاص بالمصلحة دون مستند قانوني ينظم ذلك، وبررت ذلك الخصم بأنه حافز لموظفي المصلحة القائمين على عملية تحصيل تلك الموارد.

الجدير بالذكر أن لجنة السلطة المحلية ذكرت أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أفاد أن إجمالي مستحقات الوحدات الإدارية من الموارد العامة المشتركة المتأخرة لدى الصناديق الخاصة والتي لم يتم توريدها إلى حساب الموارد العامة المشتركة عام ٢٠٠٧ بلغ (٥,٥٦٧,٧٧٤,١٨٩) ريالاً منها (٢,٥٦٦,٩٩٠,٨٢٠) ريالاً مستحقات الوحدات الإدارية المتأخرة من أعوام سابقة. □

من جهتها ردت وزارة المالية بأن سبب ذلك النقص يعود إلى عدم التزام صندوق «التياب والريضة وصيانة الطرق والجسور» بتوريد مستحقات الوحدات الإدارية رغم متابعة الوزارة المستمرة للصندوقين وبالمخاطبة القانونية المنفذة لها وتوجيهات فحمة رئيس الجمهورية بتنفيذ توصيات مجلس النواب عند إقرار الموازنة. كما أشار تقرير الجهاز المركزي إلى قيام مصلحة الهجرة والجوازات بخصم نسبة ٥% من إجمالي الموارد العامة المشتركة التي تم تحصيلها خلال العام.

٢٠٠٧ تحت مسمى حصة المصلحة من الموارد العامة المشتركة، ووضع ذلك المبلغ في حساب العائدات «حساب شهري» خاص بالمصلحة دون مستند قانوني ينظم ذلك، وبررت ذلك الخصم بأنه حافز لموظفي المصلحة القائمين على عملية تحصيل تلك الموارد.

الجدير بالذكر أن لجنة السلطة المحلية ذكرت أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أفاد أن إجمالي مستحقات الوحدات الإدارية من الموارد العامة المشتركة المتأخرة لدى الصناديق الخاصة والتي لم يتم توريدها إلى حساب الموارد العامة المشتركة عام ٢٠٠٧ بلغ (٥,٥٦٧,٧٧٤,١٨٩) ريالاً منها (٢,٥٦٦,٩٩٠,٨٢٠) ريالاً مستحقات الوحدات الإدارية المتأخرة من أعوام سابقة. □

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

المطالبة بتقييم أداء فاحصي الجهاز المركزي للمحاسبة بصفة دورية

أكدوا أن قانون الضرائب لن يؤثر عليها

نواب: الصناعات الوطنية بحاجة إلى اهتمام

مما لا شك فيه أن قانون الضرائب سيحد كثيراً من الشركات والجهات التي تمارس نشاطها التجاري والاقتصادي في أماكن غير معروفة بهدف التهرب من دفع الضرائب المفروضة قانوناً.

ولعل القانون الذي أقره البرلمان مؤخراً بشأن يأتي أكله لتلافي الاختلالات التي كانت حاصلة في هذا المجال الإيرادي، كما أن الأشاعات التي روجت لها بعض القوى السياسية بخصوص التأخيرات التي سيخلفها القانون خصوصاً على الصناعات الوطنية لم تعد قابلة للتصديق لأن مثل هذا القانون مطبق في كثير من الدول التي تزدهر صناعاتها الوطنية، والمطلوب الآن - حسب قول النائب ستان العجي - أن يشرع البرلمان قوانين تشجع الصناعات الوطنية وتعزز من توسيعها وتضمن حقوق المستثمرين.

جودة وطنية
وقال العجي: للأسف الصناعات الوطنية أصبحت اليوم مستهدفة من الكم الهائل للصناعات المستوردة الأكثر جودة.. الأمر الذي يتطلب من الغرفة التجارية ورجال الأعمال وضع معايير بها في معيشتها وتداولاته

المختصة بما فيها البرلمان حتى يتم تفعيل مبدأ الصناعة الوطنية ذات الجودة العالية.. مؤكداً على ضرورة تشجيع هذه الصناعة سواء من قبل الحكومة أو من قبل المواطنين.

وقال باعشر: لا يمكن أن تتضرر هذه الصناعة بمجرد فرض رسوم ضريبية عليها، بل أرى أنها ستتطور مادامت كل إجراءاتها سليمة.

منوهاً إلى أن ما يفقد أية صناعة جودتها هو عدم الرقابة أو التفتيش التجاري عليها.. بالإضافة إلى جشع التجار..

معتبراً دور الحكومة مفقوداً فيما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية أو تشجيعها. □

المختصة بما فيها البرلمان حتى يتم تفعيل مبدأ الصناعة الوطنية ذات الجودة العالية.. مؤكداً على ضرورة تشجيع هذه الصناعة سواء من قبل الحكومة أو من قبل المواطنين.

وقال باعشر: لا يمكن أن تتضرر هذه الصناعة بمجرد فرض رسوم ضريبية عليها، بل أرى أنها ستتطور مادامت كل إجراءاتها سليمة.

منوهاً إلى أن ما يفقد أية صناعة جودتها هو عدم الرقابة أو التفتيش التجاري عليها.. بالإضافة إلى جشع التجار..

معتبراً دور الحكومة مفقوداً فيما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية أو تشجيعها. □

المختصة بما فيها البرلمان حتى يتم تفعيل مبدأ الصناعة الوطنية ذات الجودة العالية.. مؤكداً على ضرورة تشجيع هذه الصناعة سواء من قبل الحكومة أو من قبل المواطنين.

وقال باعشر: لا يمكن أن تتضرر هذه الصناعة بمجرد فرض رسوم ضريبية عليها، بل أرى أنها ستتطور مادامت كل إجراءاتها سليمة.

إعداد
العديد من المداخلات لا تعكس حالة الأعداد الجيدة لأصحابها مثل جمع المعلومات والأرقام والمؤشرات، الأمر الذي يفقدها الفعالية والقدرة على التأثير داخل القاعة. □

بريد
تظل الكثير من صناديق البريد الخاصة بالنواب مهجورة في المجلس ولم تفتح منذ زمن بعيد، وفي ذلك مجرأ للمعلومة وللحوار بين النائب والفعاليات المختلفة. □

القضايا والموضوعات التي سبق طرحها من قبل زملائهم، إلا أننا نجد أصحاباً في تكرار طرح تلك القضايا بصورة تبتعث على الرقابة. □

تسجيل
هناك أيضاً من يطلب تسجيل اسمه للحديث وعندما تنادي رئاسة المجلس باسمه إذا به خارج القاعة أو المجلس.. وهذه صورة تكرر. □

يظل البعض يندفع نحو استخدام إشارة نقطة نظام في غير محلها، فنجده يقدم مداخلته في الوقت الذي يتطلب منه كشف تجاوزه لائحة والنظام، وبالتالي تتحول لدى هؤلاء نقطة نظام إلى نقطة كلام. □

رتابة
بالرغم من طلب رئاسة الجلسة للمتحدثين عدم تكرار طرح

لجنة برلمانية لتقصي الحقائق حول فرض شركة دبي زيادة الرسوم لتطيفش شركات الملاحة

نبيل عبدالرب
أقر مجلس النواب السبت تكليف لجنة مشتركة من النقل والمالية لتقصي حول ما طرحه النائب المؤتمري علي المعمرى من اتهامات لشركة موانئ دبي بزيادة رسوم على الشركات الملاحة المتعاملة مع ميناء عدن أدت لتطيفش تلك الشركات وإرجاع (٢٥٠) ألف حاوية من الميناء من جهة ثانية شكل مجلس النواب لجنة أخرى للتقصي بشأن إعادة فتح مطعم موناكو السياحي بالعاصمة والذي تم اغلاقه قبل أسبوع على خلفية ضبط خمور. إلى ذلك ناقش البرلمان مشروع قانون التأمين الصحي بحضور وزير الصحة د. عبدالكريم راصع الذي قال إن المشروع المدروس من لجنة الصحة البرلمانية استفاد من تجارب بلدان عربية في هذا المجال. وبمشل المشروع تأميناً إلزامياً على الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع الخاص والمتقاعدين والمؤمن عليهم من غير اليمنيين إضافة إلى تأمين اختياري للمنتهية خدماتهم وورثة المتوفين الذين يتلقون معاشات تقاعدية..

وتتكفل الاستقطاعات من رواتب الفئات المشمولة بالتأمين والرعاية الطبية في حالتي المرض وإصابة العمل. □

ووجه وزير الصحة السبت بنزول فريق طبي مختص لمعاينة ومعرفة أسباب انتشار الاسهالات الحادة بين المواطنين في مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي إصابات جديدة بين المواطنين. هذا وكان قد توفي شخصان حتى السبت أحدهما طفل في الحادية عشرة إثر اسهالات حادة اجتاحت المديرية خلال اليومين الماضيين حسب تأكيد عضو مجلس النواب عبده محمد ردمان. وقال البرلماني ردمان في تصريح نقله عنه موقع

الصحة تكلف فريفاً للنزول إلى الخوخة

«المؤتمرن» إن هناك (١١) حالة إصابة أخرى بالمديرية الأمر الذي يتطلب تدخل وزير الصحة واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة حفاظاً على حياة المواطنين.



مشيراً إلى أن الأمطار التي شهدتها المنطقة ووضع النظافة المتردي والمتسلسل الأفرقة في رأس قائمة الاحتمالات بظهور وانتشار الاسهالات الحادة بالمديرية.

من ناحية أخرى تشهد مديرية بيت الفقيه جائحة مفرقة بظهور ما يعرف محلياً بداء «الكرقس» الذي يصيب المغاغل ويقعد المصاب وإذا دخل بيتاً فلا يغادره صغيراً أو كبيراً. □